

واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر The reality and challenges of Islamic financial technology in Algeria

براني عبد الناصر	كاسحي موسى	سميرة حسبية*
جامعة الأمير عبد القادر	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم
للعلوم الإسلامية	الإسلامية	الإسلامية
مخبر الدراسات الاقتصادية	مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية	مخبر الدراسات الاقتصادية
والمالية الإسلامية	الإسلامية	والمالية الإسلامية
Nacer_b23@yahoo.fr	mkassehi@yahoo.fr	semirahassiba@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/29 تاريخ القبول للنشر: 2021/01/18 تاريخ النشر: 2022/07/22

ملخص

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحديد مفهوم واضح للتكنولوجيا المالية الإسلامية وضبطها من الناحية الشرعية، والوقوف على واقع تطورها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومحركات نموها، كما يهدف البحث إلى إبراز مجهودات الجزائر في توفير البيئة الملائمة للتكنولوجيا المالية، وكذا التعرف على قدرة البنوك الإسلامية في الجزائر على مواجهة التحديات التي تفرزها الفيتنك الإسلامية.

* المؤلف المراسل.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا، مالية، إسلامية، انترنت، بنك.

Abstract:

This research aims to define a clear concept of Islamic financial technology and control it according to the rules of Islamic Sharia. and to identify the reality of its development in the Middle East and North Africa region. The research also aims to highlight Algeria's efforts in providing an appropriate environment for financial technology, as well as to identify to what extent the Islamic banks in Algeria are able to confront the Islamic Fin-Techs challenges.

Keywords: Technology, Islamic financial, Internet, bank.

مقدمة

تشهد المالية الإسلامية تطورا ونموا مستمرا منذ نشأتها، كونها تملك العديد من الخصائص والميزات التي تجعلها قادرة على التكيف مع المستجدات، فما يميز هذه الصناعة أنها مرنة ومتعددة الأساليب والصيغ التمويلية، ذات كفاءة عالية في تغطية الحاجات التمويلية للأفراد والمجتمع، ومنذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لاقت المالية الإسلامية رواجاً عالمياً كبيراً. رافق تطورات المالية والمصرفية في الساحة العالمية ثورة تكنولوجية ومعلوماتية تشمل اختراع مجموعة من البرامج الرقمية تستخدم في العمليات المالية للبنوك، من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية عبر الانترنت والهواتف الذكية وغيرها، تجد المالية الإسلامية نفسها أمام تحدٍّ كبير لإرساء تكنولوجيا مالية إسلامية من خلال ابتكار منتجات إسلامية رقمية متوافقة ومبادئها القائمة على الالتزام التام بقواعد الشريعة الإسلامية، وهو ما تحرص عليه مختلف البنوك الإسلامية خاصة في ماليزيا وأندونيسيا، تركيا

ودول التعاون الخليج العربي، التي سارعت إلى تحسين خدماتها من خلال التقنية الرقمية بهدف زيادة قدرتها التنافسية وتوسيع رقعتها الجغرافية.

ويعد التوجه نحو المالية الإسلامية من الضروريات الملحة أمام الجزائر في إطار سعيها الدائم لتحقيق تنمية شاملة بتوفير موارد مالية متنوعة وإصلاح المنظومة المالية لتأدية الدور المنوط بها من جهة، والبحث عن سبل الالتحاق بمسار النمو العالمي الذي يقوم على الثورة الرقمية في جميع المجالات خاصة التجارة الالكترونية والمبادلات الرقمية من جهة أخرى، ورغم أن حجم معاملات المالية الإسلامية في الجزائر ضئيل مقارنة بالمعاملات المالية التقليدية، إلا أن البنوك الإسلامية في الجزائر تسعى لتقديم خدمات متطورة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومواجهة مختلف التحديات القانونية والتنظيمية والرقابية والتنافسية. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر؟ والتي سيتم الإجابة عنها من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهية التكنولوجيا المالية الإسلامية؟
- 2- ما واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية؟
- 3- فيما تتمثل تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر؟

بهدف الوصول إلى:

- تحديد مفهوم خاص بالتكنولوجيا المالية الإسلامية؛
- إبراز أهمية مواكبة التطورات العالمية في المالية في تطوير المالية الإسلامية؛
- الوقوف على مدى تأقلم الدول العربية مع مستجدات التكنولوجيا المالية؛
- تحديد أهم التحديات التي تواجهها المالية الإسلامية في الجزائر.

المحور الأول: ماهية التكنولوجيا المالية الإسلامية

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية:

يعبر عن التكنولوجيا المالية اختصاراً بـ "فيتك" أو 'fin-tech' وهو مصطلح مركب من مقطعين 'fin' اختصاراً لكلمة 'Finance' وكلمة 'Tech' اختصاراً لكلمة 'Technology' وتعني الاعتماد على الابتكارات والتحديثات في أساليب المالية التقليدية والخدمات المالية، وتسهيل إدارة العمليات المالية في الشركات وإدارة الأموال للأشخاص واستخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية، والخدمات الاستثمارية عبر الهاتف، والعملات الرقمية المشفرة، لتسهيل وصول هذه الخدمات للعملاء في أي وقت وفي أي مكان¹.

كما تشير "الفيتك" إلى كافة الخدمات المالية الرقمية التي تستخدم التكنولوجيا في تنفيذ خدماتها، سواء في مجال الدفع الإلكتروني، والبطاقات الائتمانية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والعملات الرقمية والبلوكشين والمحافظ الإلكترونية، وغيرها الخدمات المالية التي توفر للأفراد خدمة بسيطة وسهلة وآمنة لتلبية احتياجاتهم².

ويعرفها مجلس الاستقرار المالي في تقريره الصادر في 2017/07/27 عن "تحليل فوائد ومخاطر التكنولوجيا المالية من منظور استقرار مالي": "هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل وتطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى الخدمات المالية" وهو نفسه التعريف الذي اعتمدته لجنة بازل للسلامة المصرفية في تقريرها الصادر في أوت 2017 عن آثار التكنولوجيا المالية على الإشراف على البنوك.

وبالتالي يستخدم مصطلح التكنولوجيا المالية لوصف مجموعة متنوعة من نماذج أعمال مبتكرة والتكنولوجيات الناشئة التي لها القدرة على تحويل صناعة الخدمات المالية، حيث تقدم نماذج الأعمال المالية المبتكرة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية واحدة أو أكثر من المنتجات أو الخدمات المالية بطريقة آلية من خلال استخدام شبكة الإنترنت. ومن خلال ذلك، فإنها تفصل الخدمات المالية المختلفة التي يقدمها عادة مقدمي الخدمات كالمصارف القائمة، الوسطاء أو مدراء الاستثمار، فعلى سبيل المثال: منصات التمويل الجماعية؛ منصات إقراض بسيطة أو بيع قروض من نظير لآخر؛ المشورات التلقائية؛ فضلاً عن خدمات الوساطة والاستثمار المقدمة من خلال منصات التداول الاجتماعي³. في الواقع فالتكنولوجيا المالية هي اندماج بين الابتكار والتكنولوجيا في الخدمات المالية.

ثانياً: مجالات التكنولوجيا المالية:

تغطي هاته التكنولوجيا المالية على نطاق واسع المجالات التالية⁴:

- الخدمات المصرفية: يمكن إطلاق مصطلح التكنولوجيا المصرفية على أنها رصيد

المعرفة الذي يسمح بإدخال آلات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية

جديدة ومحسنة. فتتجلى التكنولوجيا المالية من خلال المجال المصرفي في الآتي:

✚ التمويل الشخصي: حيث يتم رصد الإنفاق، والادخار، والائتمان، وكذا

الالتزامات الضريبية من خلال الخدمات التقنية وتوفير قاعدة بيانات

للععمل؛

✚ المدفوعات / المعاملات: حيث تعمل التكنولوجيا المالية على تقديم

خدمات تحويل مختلف القيم بأي وقت وأي حجم عبر العالم من خلال

شركات عملها الأساسي، فهي بذلك تقنيات توزيعية آمنة ودقيقة بناء على العملات المشفرة وسلاسل الكتل؛

✚ الإقراض: تستخدم التكنولوجيا في النظام الأساسي لشرائح العملاء الجدد والحاليين، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، باستخدام تحليل البيانات الكبرى.

• التأمين: تساهم التكنولوجيا الحالية في سرعة تطور صناعة التأمين وفق مختلف مراحلها من خلال:

✚ منتجات ذات حلول ابتكارية: باستخدام تحليل البيانات وانترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي حيث تولدت منتجات تأمينية وفق الطلب من خلال منصات P2P للتأمين؛

✚ منصات للتوزيع الرقمي .

• إدارة الأصول والثروات:

✚ التوزيع: بتقديم خدمات الثروات وإدارة الاستثمارات للأفراد عبر

منصات تشتمل على واجهات بسيطة؛

✚ الاستشارة والنصح: بتقديم عروض تستخدم اللوغاريتم لعرض

نصائح عملية؛

✚ المستشار الآلي: يقدم الاستشارات مكان المستشارين التقليديين ذوي

التكلفة العالية؛

✚ إدارة المحافظ: باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تقوم بإدارة

محافظ العملاء.

• مجالات أخرى:

✚ أسواق رأس المال: بتوفير أشكال أخرى من الوساطة المالية المحتكرة

من قبل البنوك وشركات الوساطة؛

✚ Business-to business (B2B): تعمل التكنولوجيا المالية على

إيجاد حلول خدماتية تكنولوجية موجهة بشكل خاص للشركات

والمؤسسات المالية مثل: البرامج المستعملة في العمليات المالية والتي

تدعم الأمن المالي للعملاء مثل سلسلة الكتل؛

✚ التكنولوجيا التنظيمية: تسهل وتحسن التوافق التنظيمي باستغلال

التكنولوجيات الجديدة.

ثالثاً: تطور التكنولوجيا المالية:

يرجع تبني التكنولوجيا المالية من طرف الخدمات المصرفية والمؤسسات المالية إلى تاريخ

طويل حيث يمكن اختصار ذلك في المراحل التالية⁵:

- المرحلة الأولى (فترة ما قبل سنة 1967): لقد تم في هذه المرحلة وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، وتطوير شبكة التلكس العالمية التي عملت بمثابة المحرك الرئيسي لتطوير الأنشطة المالية والمصرفية عالمياً، بدءاً من إدخال بطاقات الائتمان في الخمسينات، وماكينات الصراف الآلي في الستينات؛
- المرحلة الثانية (1967-2008): فقد شهدت وقوع صدمات مالية على المستوى العالمي شكلت الحافز على البحث عن حلول غير تقليدية. ومن أبرز هذه الصدمات انهيار أسواق الأسهم عالمياً في عام 1987 وكانت آثار هذه الأزمة بمثابة تذكير بوثاقة الارتباط بين أسواق المال عالمياً، مما حدا بالجهات الرقابية إلى إيجاد آليات للتحكم في سرعة تغيرات أسعار الأسهم، مع الاستعانة بالوسائل

التكنولوجية في هذا الخصوص. كذلك، برز في منتصف التسعينيات استخدام الحاسوب بكثافة في إدارة مخاطر التداول في الأسواق المالية، إلا أن انهيار شركة التداول Long-Term Capital Management الأمريكية التي اعتمدت على الحوسبة في عملها، قد حث المشتغلين في أسواق المال على المزيد من البحث والتطوير في هذا المجال تلافياً لمثل هذه العواقب. كما أن ظهور الإنترنت في التسعينيات قد وفر الأساس الذي عزز مكانة التكنولوجيا المالية. كذلك، شهدت الفترة ما قبل أزمة 2008، انتشار رقمنة Digitization الخدمات المالية التقليدية، امتداداً من أول صراف آلي ATM ووصولاً إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، وقد شهدت هذه المرحلة بداية التداول الإلكتروني للأسهم في السبعينات، وأجهزة الكمبيوتر المركزية وأنظمة حفظ السجلات في الثمانينات، الخدمات والسمسرة في التسعينات، ومنذ سنة 2000 وبعد انتشار الانترنت والهواتف الذكية تم تقديم المحافظ متنقلة وتطبيقات الدفع والمستشارين الآليين والتمويل الجماعي ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير (P2P)؛

- المرحلة الثالثة (2008 إلى يومنا هذا): فقد كان للأزمة المالية العالمية في عام 2008 دوراً في إذكاء الاندفاع نحو الحلول التكنولوجية في التصدي للأثار التي خلفتها الأزمة فلقد أضرت الأزمة بأرباح البنوك وقدرتها التنافسية، وأدت المتطلبات الرقابية الجديدة التي تلت الأزمة إلى رفع تكاليف عمليات الالتزام الرقابي (مثل اختبارات الاجهاد وخطط التعافي) إلى مستويات قياسية، مع فرض المزيد من القيود على منح الائتمان المصرفي. ولعل السمات الرئيسية التي تميز المرحلة الثالثة من التطور التكنولوجي، تتمثل في المعدل السريع للابتكار والتطوير، فضلاً عن التبدل المطرد في هوية مقدمي الخدمات المالية، حيث

أصبحت الشركات الناشئة المقدمة للخدمات المالية وشركات التكنولوجيا، تنافس المؤسسات المالية التقليدية من خلال ما تقدمه من خدمات أكثر كفاءة وسرعة وأمنا وأقل تكلفة. فقد ظهرت شركات ناشئة جديدة، شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس، وتتميز بإنجازات تكنولوجية ناشئة في عدد من المجالات، بما في ذلك الروبوتات، الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو، والحوسبة الكمومية وتكنولوجيا الحيوية وانترنت الأشياء (IoT).

رابعاً: أدوات البنوك المركزية لإنشاء بيئات تكنولوجيا مالية

تتميز التقنيات في مجال التكنولوجيا المالية بطبيعة متغيرة وخصائص فريدة، لا يسمح للهيئات الرقابية الاعتماد على طريقة موحدة للتعامل مع جميع الأوضاع، لذا يجب إنشاء هيئة رقابية متخصصة بمراقبة وقياس للمخاطر باستمرار في مثل هذه الحالات، حيث يتوجب القيام بـ⁶:

- تسهيل التواصل الفعال بين شركات التكنولوجيا والمؤسسات المالية وصناع السياسات؛
- وضع آليات قوية للإبلاغ وإعداد التقارير وتحسين كفاءة السياسات الرقابية بمساعدة التكنولوجيا؛
- وضع سياسات خاصة لإيجاد توازن بين الابتكار وحماية المستهلكين؛
- المحافظة على التناسق في المعايير الرقابية المطبقة على جميع المشاركين في السوق؛
- تشجيع التعاون بين مختلف مقدمي الخدمات في الخدمات المالية؛

- تنفيذ مبادرات لتحسين أمن شبكة الأنترنت وأمن المعلومات بين النظم المالية المتصلة ببعضها البعض.

المحور الثاني: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية: أولاً: التكنولوجيا المالية الإسلامية:

من خلال ما تم عرضه من تعاريف ومفاهيم للتكنولوجيا المالية يطرح السؤال عن مدى موافقة هذه المفاهيم لأحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي يمكن تعريف التكنولوجيا المالية الإسلامية بأنها مختلف الابتكارات المالية والمصرفية القائمة على استعمال التكنولوجيا وفق ما تتطلبه خصوصية العمل المالي والمصرفي الإسلامي، أي متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما تسعى مختلف المؤتمرات والملتقيات العلمية لعلماء الشريعة إلى ضبطه، خاصة مع الانتشار الواسع لهذه التكنولوجيا من جهة وما تقدمه من مميزات من شأنها أن تزيد من تنافسية القطاع المالي الإسلامي بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص.

وفي هذا المجال وردت عدة فتاوى وأبحاث في مشروعية التعامل مع ابتكارات التكنولوجيا المالية خاصة فيما يتعلق بالعقود الذكية، والتمويل الجماعي والنقد الرقمية، وسلسلة الكتل الرقمية وغيرها، وفيما يلي نورد بعضها على سبيل الاسترشاد.

➤ فمثلاً جاء في فتوى للأستاذ الدكتور علي محي الدين القره داغي حول الحكم الشرعي للعملات الرقمية الإلكترونية ما يلي:

✚ أن التقنيات العلمية الإلكترونية الخوارزمية، وما يدخل فيها من سلسلة الكتل "بلوكشين" ونحوها، هي قضية علمية مشروعة ما دامت لا تستعمل في المحرمات، بل يجب على المسلمين الاستفادة منها لأي غرض مشروع.

✚ أما عملة "بتكوين" ونحوها من العملات الرقمية الالكترونية باعتبارها

عملة أو تسمى عملة تباع وتشتري ويضارب عليها، فحكمها الشرعي

أنها -بحالتها- محرمة تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد والذات⁷.

➤ المعيار الشرعي رقم 38 "التعاملات المالية بالإنترنت" الصادر عن هيئة المراجعة

والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي" وينص المعيار على:

✚ جواز إنشاء المواقع التجارية على شبكة الأنترنت بشرط خلوها مما هو

محرم شرعا، كالترجيع لسلع وخدمات أو أنشطة محرمة؛ كما أجاز إبرام

العقود المالية بواسطة الأنترنت، وتخضع العقود التي تبرمها المؤسسات

مع عملائها عن طريق الأنترنت للقواعد العامة للمعاملات المالية في

الشريعة الإسلامية مثل: فتح الحسابات أو إجار الحوالات أو العقود

التجارية ونحوها؛ كما أجاز المعيار أيضا تقديم المؤسسة خدمة الاتصال

بالشبكة للمستخدمين بموجب عقود اشتراك أو نحوها نظير أجر معين⁸.

➤ العقود الذكية: وهي عقد بين طرفين أو أكثر، ذاتي التنفيذ من خلال البروتوكول

(الكود) الذي تبرمج فيه كافة الشروط والالتزامات بواسطة رموز رياضية تسمى

الخوارزميات وفي إطار توزيع لامركزية (البلوكتشين)، حكمه الشرعي يتناول كل

نوع بمواصفاته وشروطه كما يلي⁹:

✚ عقود تنفذ من خلال منصات تعتمد على تقنية سلسلة الكتل الخاصة،

كالمنصات الرقمية التي تدعم التطبيقات المختلفة للمؤسسات المالية مثل

البنوك ومنصات الشركات وشركات التأمين وغيرها. جائزة بمجموعة

من الضوابط أهمها: أن لا تنطوي على الربا وألا تشمل الغرر الفاحش،

وأن يكون المحل مباحا شرعا؛ أن تكون العملة المشفرة التي يتم تنفيذ العقود الذكية بواسطتها عملة أو رموزا مشفرة مدعومة من قبل مؤسسة معتمدة أو مرخصة من الجهات الإشرافية، ولا تخالف القوانين السارية؛

✚ عقود تنفذ من خلال المنصات المقيدة بشروط وقيود مفروضة من الدول: مثل بعض الدول التي تشترط على مستخدمي المنصات الرقمية وفتح محافظ لتداول العملات المشفرة أو العقود الذكية تسجيل هويات وبيانات المستخدمين وكل ما يبين حالة المتعاملين وبقية البيانات المتعلقة بالمعاملات. فهذه المنصات إذا أتاحت تنفيذ العقود الذكية من خلال عملات رقمية مدعومة أو مرخصة فالعقود جائزة شرعا؛

✚ المنصات المفتوحة "اللامركزية" إذا كانت تستخدم عملة (رموزا) رقمية مشفرة مربوطة بأصل مالي متقوم شرعا، أو كان ضمان من جهة مالية معتمدة لمبادلاتها حين الحاجة بنقود أو سلع أو خدمات مباحة شرعا (كالنقود المشفرة المضمونة من البنك المركزي، النقود المشفرة المدعومة بالذهب، نقود مشفرة المغطاة بأصول أو حقوق مالية ونقود رقمية المشفرة مدعومة بالأوراق النقدية كالดอลลาร์) جائزة شرعا؛

✚ العقود الذكية التي يتم تنفيذها من خلال المنصات المفتوحة اللامركزية فهي ما تزال محل إشكال، وقد أفتت عدد من جهات الإفتاء في العالم الإسلامي بعدم التعامل بهذه العملات، كما أوردنا سابقا في فتوى الدكتور القره الداغي بخصوص البيتكوين.

وخلاصة القول أن استعمال التكنولوجيا المالية من طرف المؤسسات المالية الإسلامية يحتاج إلى ضوابط شرعية.

ثانيا: ضوابط ومعايير التكنولوجيا المالية الإسلامية:

لا توجد معايير أو ضوابط موحدة يمكن الرجوع إليها، لكن توجد معايير ضبط يمكن تعميمها في كل ما يخص المنتجات والابتكارات المالية التي تخرجها التكنولوجيا المالية الإسلامية، ومن المتوقع أن يضبط كل منتج بضابط شرعي خاص به يتناول كل جزئياته، وفيما يلي سنحاول وضع مجموعة ضوابط عامة اعتمادا على بعض الدراسات في هذا الشأن¹⁰:

- **معايير الأهلية:** والمقصود به تحقق الكفاءة الأهلية من الجهة الشرعية ومن جهة تمثل المسؤولية القيمية فهذا المعيار بشقي من ضروريات الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية لما يترتب على إهمال اعتباره من الضرر الفادح سواء أكان الأمر يتعلق بالابتكار المالي من حيث المنتج المالي والأداة التمويلية ونحوهما أم تعلق الأمر بالتكنولوجيا من حيث استخدامها وتوظيفها، فلا بد من استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية وتفهم للحاجات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات وتنزيل الأفعال على وفق مقتضى أدلتها.
- **معايير الواقعية والاستقلالية:** والمقصود به أن تكون نتيجة الابتكار المالي ووسيلة وآلية استخدام التكنولوجيا واقعية أي ممكنة التطبيق والتفعيل وليست وهمية أو غير قابلة للتطبيق والقياس والتفعيل، لأنها حينئذ تكون في حكم العدم. كما يوجه الابتكار المالي والتكنولوجيا إلى ضرورة الاستقلالية بحيث لا تحاكي في بنائها مفاهيم غير شرعية كالنظرة الدنيوية للحياة والأنانية المفرطة وإبعاد الأخلاق والدين عن مرتكزات المالية الإسلامية في المجالين، ومن أهم هذه المفاهيم مفهوم الاقتصادي الحر الذي يسعى لتحقيق مصلحته دون نظر إلى مآلات الأمور ولا

النّظر في أثر ذلك على الآخرين، ومفهوم التناسق المزعوم الذى يحققه السوق بين المصالح الخاصة والعامة من خلال اليد الخفية، ومفهوم السعادة الإنسانية المبنية على اللذة الحسية، والوضعية التي تعني ضرورة استقلال الاقتصاد عن الأحكام القيمة المستمدة من الدين والأخلاق وغيرها من المفاهيم التي تعود على أصل جواز الابتكار واستغلال التكنولوجيا بالإبطال.

• **معيّار الحوكمة:** المقصود من هذا المعيار ضبط وإحكام العلاقات بين الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الأداء، كما يشمل تحديد المسؤول والمسئولية ونحوها من محددات الحوكمة الكفيلة بتكوين قاعدة من الثقة والشفافية السليمة المتعلقة بالابتكار المالي والتكنولوجيا المالية، وتسهم في الوقت نفسه في تحسين كفاءة وأداء المالية الإسلامية. بالإضافة إلى تمكين الجهات الرقابية من تدقيق المنتجات المالية المبكرة بناء على عناصر حاكمة إسلامية، كما يمكنها من وضع قيود تتحكم في السلوك اللامسؤول للتكنولوجيا المالية نتيجة تزايد الشعور بمخاطره، وهذا كله فيه مراعاة لأصل حفظ المال باعتبار مقصد الوضوح الذي يراده: إبعاد الأموال عن الضرر والتعرض للخصومات بقدر الإمكان.

• **معيّار الكفاءة:** والمقصود بهذا المعيار تحقق الكفاءة الشرعية والاقتصادية في

الابتكار المالي واستعمال التكنولوجيا، فالابتكار المالي المنشود يتحقق بأمرين:

✚ بضبط وتحقيق المصادقية الشرعية من حيث إيجاد منتج أو آلية أو أداة

تمويلية موافقة لمقصود الشرع، تحتل الاتفاق ما أمكن.

✚ وإحكام وضبط الكفاءة الاقتصادية من حيث تحقيق مقاصد

المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية والتعاقدية.

والتكنولوجيا المالية ليس بمعزل عن الكفاءتين.

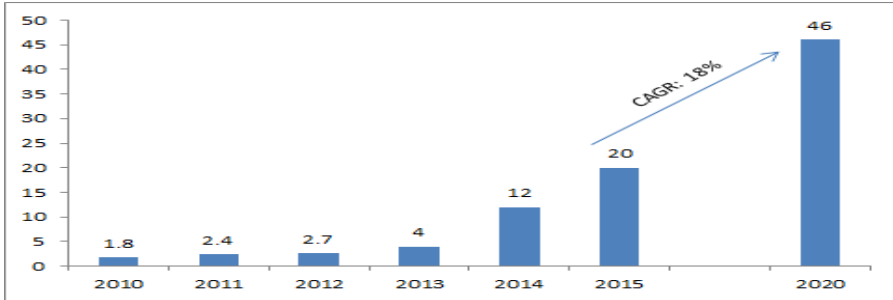
• **مقياس العدل:** العدل أساس كل شيء وضده الظلم ولهذا نهى الشرع عن الربا لما فيه من الظلم، وعن الميسر لما فيه من الظلم، وكلاهما أكل المال بالباطل. وما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المعاملات كبيع الغرر وبيع الثمر قبل بدو صلاحه، وبيع جبل الحبله وبيع المزابنة والمحاكلة وبيع الحصاة وبيع الملاحيق والمضامين ونحو ذلك هي داخلة إما في الربا أو في الميسر. فحرمتهما الشريعة تحقيقاً لمبدأ العدل. ومراعاة لهذا المعيار ينبغي أن يوجه الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية الإسلامية لامثاله وتحقيقه في جميع المراحل والمراتب والمستويات من منتجات وأدوات وآليات بحيث يتمثل العدل في الموازنة بين الموارد والحاجات، ومن تمام معيارية العدل مراعاة ترتيب الأولويات الشرعية في الابتكارات والاستثمارات في التكنولوجيا المالية وأدواتها، إذ المصالح المقصودة من الشريعة ترتب في الضرورات ثم الحاجيات ثم التحسينيات، وهذا الضابط يوفر سُلماً تفضيلاً أمام اختيار البدائل بما يحقق مصالح الناس المقصودة من الشريعة وذلك في ضوء القواعد التوجيهية التي وضعها علماء الأصول.

ثالثاً: حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

شهدت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعاً ملحوظاً، من 928 مليون دولار عام 2008، إلى 4 مليارات دولار عام 2013، ثم نمت تلك الاستثمارات إلى 20 مليار دولار عام 2015، وذلك وفقاً لشركة البحوث "فاليو أد". ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات إلى 46 مليار دولار بحلول عام 2020، بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة. وتساهم شركات رأس المال الاستثماري بنسبة

24٪ من إجمالي الاستثمارات، وشركات الأسهم الخاصة بنسبة 15٪، والمستثمرون المغامرون بنسبة 12٪، وغير ذلك من الجهات الاستثمارية بنسبة 49٪، وهو ما يبينه الشكل (01).

الشكل (01): حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية



المصدر: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/439782> تاريخ الإطلاع

2021/10/01

وقد بلغ حجم الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2015-2019 حوالي 237 مليون دولار أمريكي نفذت عبر 181 صفقة، محتلا المرتبة الأولى من ناحية عدد الصفقات في المنطقة، وبلغ معدل النمو السنوي في عدد الشركات الناشئة 39%¹¹. تحاول الدول المنطقة توفير البيئة المناسبة لاحتوائها من خلال عدة مبادرات لدعم التكنولوجيا المالية أهمها¹²:

- إنشاء صندوق يركز على FinTech بقيمة 100 مليون دولار للاستثمار في الفينتك الناشئة من مرحلة الحضانة إلى مرحلة النمو من طرف مركز دبي المالي العالمي.
- إطلاق سوق أبو ظبي العالمي المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية.

- "فيتنك السعودية" إحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي لتحقيق رؤية السعودية 2030 .
 - "فيتنك مصر" التي تتضمن المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المبتكرة (Sand Box) ، وإنشاء صندوق لتمويل الابتكارات والأفكار الجديدة بقيمة نحو مليار جنيه.
 - إطلاق منصة التكنولوجيا (Hub71) ضمن برنامج حكومة أبو ظبي للمسرعات التنموية (غدا21).
 - جمعية التقنيات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MFTA) كجمعية غير ربحية شاملة تهدف إلى إتاحة منصة للحوار المفتوح بين كافة المعنيين والمتخصصين في مجال التقنيات المالية على مستوى المنطقة.
 - خليج البحرين للتكنولوجيا المالية ويوفر المركز حاضنات لدعم مبادرات التقنيات المالية الذكية، والقابلة للتطوير والتأثير على الأسواق من خلال مختبرات الابتكار، وبرامج التسريع، والأنشطة المنسقة، والفرص التعليمية والمنصات التعاونية.
- ومن أبرز محركات هذا القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹³:
- التركيبة السكانية للمستهلكين: حيث تتوفر المنطقة على سوق ضخم حيث يزيد عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن 300 مليون نسمة، بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ في دول الخليج العربي 29.1 ألف دولار.

- انتشار الانترنت وخدمات الدفع: يبلغ معدل انتشار الانترنت في دول مجلس التعاون الخليجي 94%، وتصل نسبة انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 76%، ويتوقع أن تواصل هذه النسبة صعودها.
- توجه المستهلكين نحو التكنولوجيا المالية: يثق ما نسبته 76% من المستهلكين في الإمارات بشركة تكنولوجيا مالية واحدة على أقل أكثر من ثقتهم بالبنوك التقليدية عندما يتعلق الأمر بأمورهم،
- بيئات اختبار تنظيمية: أطلقت الحكومات 9 بيئات تنظيمية لتطوير واعتماد حلول التكنولوجيا المالية.
- صناديق ومسرعات التكنولوجيا المالية: أطلقت حكومات المنطقة 5 صناديق استثمار مفتوحة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية برأس مال تراكمي يصل إلى 1.4 مليار دولار، وتم إنشاء 4 مسرعات وحاضنات حكومية لمشاريع التكنولوجيا المالية.
- توفر رأس المال الخاص: استثمر أكثر من 75 مستثمرا في شركات تكنولوجيا مالية ناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويستحوذ مستثمرون من المنطقة على حصة الأسد من إجمالي شركات التكنولوجيا وصلت 86% خلال عام 2019.

رابعا: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية:

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي منذ سنة 1961، ومن أبرز معامل هذا التطور هو طرح أول منصة استثمارية إسلامية بين البنوك (the investment platform account سنة 2015، وهي منصة يقوم من خلالها الأفراد والشركات والمستثمرين المؤسساتيون بتوجيه صناديق الاستثمار من خلال البنوك الإسلامية، لتوفير التمويل للعملاء الذين يتقدمون بالطلب عبر الأنترنت، وتعتبر المنصة الاستثمارية أول حل مالي إسلامي تقدمه مجموعة من البنوك (ستة بنوك الإسلامية)، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة التي حلت في المرتبة الثالثة عالميا في مجال التمويل الإسلامي الأولى بين دول الخليج العربي في ابتكارات التكنولوجيا المالية الإسلامية، وقد بلغ إجمالي عدد الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات 93 شركة في عام 2018. وتسعى الإمارات العربية المتحدة إلى توفير البيئة المحفزة لازدهار شركات التكنولوجيا المالية الناشئة مع قياس المخاطر التي تنطوي عليها هذه التكنولوجيا، من خلال مبادرات منها:

✓ فينتك هايف FinTech Hive والمختبر التنظيمي RegLab، وتعتبر فينتيك هايف أول برنامج مسرعة أعمال من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طورته سوق دبي العالمية بالتعاون مع أكستشر، وهو يسمح لشركات التكنولوجيا المالية بالتقدم بطلب الحصول على ترخيص لفئة محددة من الخدمات المالية يعرف بترخيص اختبار الابتكارات لاختبار منتجاتها وخدماتها المبتكرة دون ان تخضع لجميع الأنظمة واللوائح التي تسري على الشركات العادية، وتشجع مبادرة فينتك هايف الابتكارات في مجالات منها دفاتر الأستاذ الرقمية

الموزعة، والتمويل الجماعي والإقراض المباشر بدون وسيط، والذكاء الاصطناعي وأمين الانترنت والخدمات المالية الإسلامية والبيانات الضخمة¹⁴.

✓ وضع بنك الإمارات دبي الوطني نفسه كشركة رائدة في مجال التكنولوجيا حيث أطلق هذا البنك Future Lab وأعلن التزامه باستثمار مليار درهم في هذا المجال، وأطلق فرعه مصرف الإمارات الإسلامي، رؤية "الرقمنة أو الموت"، كونه أول بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة يدعم كل من Apple Pay و Samsung Pay.

✓ وخطى بنك المشرق دبي خطوة أخرى إلى الأمام بتطوير محفظة "المشرق للدفع"، وهي محفظة متنقلة تم تطويرها بشكل طبيعي يمكن استخدامها لإجراء عمليات الشراء، كما أطلق البنك أول بنك رقمي في المنطقة Neo وبدأ في استخدام الروبوتات لإدارة الحسابات¹⁵.

✓ كما تم تأسيس أول ائتلاف في العالم للتكنولوجيا المالية للتمويل الإسلامي في دولة البحرين "ألكو-ALGO"، وهو منصة للمصارف الإسلامية في عالم التكنولوجيا المالية أسسها بيت التمويل الإسلامي -البحرين-، ومجموعة البركة المصرفية وبنك البحرين للتنمية، ويستعد هذا التحالف لإطلاق خمس عشرة منصة للتكنولوجيا المالية عام 2022 في دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الناشئة. ومن المتوقع أن ينضم إلى هذا التحالف ثمانية بنوك إسلامية أخرى. ويعمل نموذج "ألكو البحرين" على خفض تكلفة الابتكار للمصارف الأعضاء مع تسريع قدرتها نحو السوق. كما دولة البحرين كانت الأولى في وضع اللوائح الخاصة بعمليات التمويل الجماعي للأسواق التقليدية والإسلامية¹⁶.

✓ ومن أبرز النجاحات المحققة من شركات التكنولوجيا المالية نظام الاستثمار الذي أنشأته شركة (Path Solution) وهو نظام تقني جديد لقطاع الاستثمار لصالح بيت التمويل الكويتي (Path iMal) يمكن العملاء من متابعة حركة أموالهم في الصناديق والمحافظ الاستثمارية عن بعد (عبر الانترنت والهاتف النقال)، ويخدم إدارة الخزينة فيما يتعلق بخدمة التحويلات الخارجية والتغير في أسعار العملات، فضلا عن توفير حلول مرنة وعملية ومتطورة للعديد من أدوات الاستثمار الأخرى، ويوفر النظام حلا لتتناسب وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي¹⁷.

وقد بلغ عدد العملاء الرقميين لبيت التمويل الكويتي نحو 250000 عميل، التقليدية يقدم البنك جميع الخدمات المصرفية شاملة ودائع فتح الحسابات والاستفسار عن الرصيد والتحويلات ودفع الأقساط وسحب مبلغ يصل إلى 5000 دينار كويتي مع إمكانية إجراء مكاملة الصوت والصورة مع المستغل التابع لبيت التمويل الكويتي، بالإضافة إلى التسجيل الفوري للعملاء، والمحادثة الآمنة عبر الانترنت، ووظائف الفيديو، كما تمنح خدمات أجهزة HTML التفاعلية قناة بديلة لتقديم الخدمات المصرفية خارج فروع البنك. يقدم البنك فيزا visa signature على شريحة وتقنية فيزا باي وايف visa pay wive من دون لمس تتيح للعملاء سداد المدفوعات بسهولة وأمان بمعايير عالمية¹⁸.

كما يعتبر بنك بوبيان الكويتي من البنوك الإسلامية الرائدة في مجال الابتكار واستعمال التكنولوجيا المالية، حيث طرح في عام 2017 مجموعة من الخدمات الرقمية والالكترونية المبتكرة، منها خدمة UTap وهي خدمة سريعة

وسهلة وآمنة تتيح للعملاء سداد المدفوعات واستخدام أجهزة الصراف الآلي العائدة لبنك بوبيان بمجر تقريب بطاقة UTap أو الهاتف النقال دون الحاجة إلى إدخال البطاقة، وخدمة إصدار بطاقات الصراف الآلي، وخدمة المراجعة الرقمية، كما أنشأ بنك بوبيان مركز الابتكار الرقمي، وطرح خدمة "مساعد" كجزء من تقنية إدارة المحادثة بالذكاء الاصطناعي التي تعرف باسم تشات بوت Chat bot لإدارة العلاقات بين الشركة وعملائها¹⁹.

✓ إضافة إلى انطلاق عدة مشاريع من أجل تكنولوجيا مالية إسلامية نذكر منها: إطلاق عملة رقمية إسلامية تحت اسم "I-Dinar" إي-دينار " كمنصة أو رمز إلكتروني قائما على أساس تبادل العملة الرقمية، حيث يتم دعم قيمتها الأولية البالغة دينارا واحد مقابل غرام واحد من الذهب، مشروع منصة Adab solution لتبادل العملات الرقمية وسوق للأوراق المالية، وخدمات تتوافق مع معايير الشريعة وتعمل على مبادئ الإسلام.

✓ كما أن هناك توسع في منصات التمويل الجماعي الإسلامي نذكر منها sLiwwa: وهي منصة إلكترونية لاستضافة التمويل الجماعي في الأردن، تم إطلاقها في سبتمبر 2013 وهي تساعد الشركات الصغيرة على تلبية احتياجات رأس المال من خلال جمع الأموال من مجموعة متنوعة من المستثمرين، وبالتالي تسديد المبلغ المستلم من خلال تقاسم الأرباح في شكل دفعات شهرية أو أقساط ومنصة Shekra التي تأسست في مصر، في نوفمبر 2012 وهي تحل مشكلة تمويل النقص في الشركات المبتدئة التي تعد كبيرة للغاية بالنسبة للحاضنات، وصغيرة جدا لصناديق رأس المال الاستثماري ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة للبنوك. تتراوح عمليات بدء التشغيل من 20000 دولار إلى 200000 دولار. لتلبية احتياجات

كل من الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستخدم منصة **Shekra**، يمكن للشركات الحصول على تمويل الأسهم في شكل مشاركة ومشاركة المشاركة. فازت **Shekra** بجائزة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الاقتصادية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة وجائزة المبادرة المالية الأخلاقية من طومسون رويترز وبنك أبوظبي الإسلامي²⁰.

المحور الثالث: تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر.

أولاً: التكنولوجيا المالية في الجزائر: تسعى الجزائر كغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مواكبة التطورات العالمية، والحصول على مكانة رائدة خاصة وأنها تمتلك من الإمكانيات المادية والبشرية ما يؤهلها لمنافسة دول المنطقة.

ويهدف تحقيق الشمول المالي الذي أصبح حالياً أداة للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال توسيع وإتاحة قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة وشفافة، وبمعنى آخر قدرة جميع الأفراد على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، والاعتماد على الخدمات التكنولوجية المالية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل من مستويات الجرائم المالية، حيث يمكن تسجيل عدة مبادرات اتخذتها الجزائر لتحقيق هذه الأهداف نذكر منها:

➤ تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر: عرف قطاع

الاتصالات في الجزائر منذ التسعينيات تطوراً ملحوظاً وانفتاحاً مباشراً على الخواص من خلال الإصلاحات التي مهدت الطريق أمام المتعاملين الأجانب وشجعهم على الاستثمار في القطاع حيث تزايدت نسبة مستخدمي الإنترنت، ففي

أواخر سنة 2017 تم ربط كل البلديات بشبكة الاليف البصرية من أجل تلبية حاجات مستخدمي الأنترنت الجزائريين وكذا تقديم خدمة ذات نوعية. كما ان مواقع الانترنت في تطور مستمر حيث بلغ 7148 موقع خلال السداسي الأول 2015، كما ارتفعت المواقع المؤسساتية (الوزارات والهيئات التابعة) إلى 587 موقع خلال نفس السنة. كما بلغ عدد المشتركين في أواخر 2017 حوالي 37.83 مليون من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال أي ما يعادل 91.63%، وتعتبر نسبة كبيرة²¹.

➤ انتشار التجارة الإلكترونية وسائل الدفع الإلكتروني: يهتم الجزائريون اهتماما كبيرا بالتعاملات التجارية عبر شبكة الانترنت، التي تشهد تناميا تباطئيا في عدد المواقع المتخصصة في هذا المجال، حيث يعتبر الموقع الإلكتروني "واد كنيس" الأعلى من بين المواقع الأخرى في الجزائر، يليه موقع "الجلفة أنفو"، كما يعتبر موقع "الخطوط الجوية الجزائرية" من أبرز المواقع الذي خدمات إلكترونية لزبائنه حيث يتيح إمكانية الحصول على تذكرة السفر إلكترونيا، وموقع "اشريلي" الذي يعرض السلع الاستهلاكية ويقوم بتوصيلها، وموقع "الجزائر أسواق" الذي يختص بالبيع بالمزادات العلنية عبر الأنترنت ويعرض خدمات الدفع الإلكتروني مثل بطاقات فيزا كارد وماستر كارد. كما تتجه الجزائر إلى تشجيع الدفع الإلكتروني من خلال اعتماد بطاقة الشفاء في جوان 2007 وهي بطاقة الكترونية تسمح بالتعرف على المؤمن وذوي الحقوق أثناء استفادة من خدمات الضمان الاجتماعي، كما وزع بريد الجزائر قبل 2009 قرابة 4 ملايين بطاقة دفع إلكترونية "البطاقة الذهبية" إلى

جانب البنوك العمومية والخاصة التي قامت بتوزيع آلاف البطاقات على زبائنها. وتجدر الإشارة أنه خلال سنة 2017، تم الترخيص للشروع في النشاط لأربعة وعشرين تاجرا عبر شبكة الأنترنت، مما يسمح لحاملي البطاقات المصرفية (بطاقات ما بين المصارف) بالدفع عبر الأنترنت. لقي هذا النوع من الدفع رواجاً، في 2017، رواجاً واسعاً خاصة بعد صدور القانون المتعلق التجارة الخارجية (2018/05)²².

➤ تفعيل دور بنك الجزائر لاحتضان التكنولوجيا المالية: إن الاستفادة من التكنولوجيا المالية يتطلب توفير بيئة مناسبة من إقامة نظام للتسوية الإجمالية وتطوير استخدام النقود الإلكترونية وبطاقة الإئتمان، وهو ما يسعى بنك الجزائر لتحقيقه من خلال:

🇩🇿 استخدام نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة: وهو نظام مركزي إلكتروني وقد دخل قيد التشغيل سنة 2006، وهو يقوم بمعالجة أوامر الدفع بين البنوك لتحويل المبالغ التي تساوي أو تفوق مليون دج والمدفوعات المستعجلة عبر هذا النظام.

🇩🇿 تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية: وبدأ تشغيل النظام بمقاصة الشيكات، وأدخلت بقية الوسائل الأخرى تدريجياً، وتتدخل الهيئات التالية في عملية تسييره: وهي بنك الجزائر، بريد الجزائر، البنوك التجارية والخزينة العمومية.

✚ إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك: أنشأت في 25 مارس 1995، توفر الأرضية الملائمة لعمل وسير هذا النظام فهي مسؤولة عملية إصدار الشيكات والبطاقات البنكية بمختلف أنواعها سواء كانت وطنية أو دولية، توفير أجهزة الصراف الآلي (ATM) وأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) كما تضمن توفير الصيانة لهذه الأجهزة.

ثانيا: واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية:

ما زالت تجربة المالية الإسلامية فتية في الجزائر، حيث بدأت من خلال تأسيس بنك البركة كبنك خاص يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبعدها تم اعتماد مصرف السلام كدعامة جديدة للمالية الإسلامية، بالإضافة إلى فرع سلامة للتأمينات في مجال التأمين الإسلامي، مع بواذر ظهور شبائيك إسلامية بعد صدور النظام 02-18 المؤرخ في نوفمبر 2018 الذي يتضمن تنظيم ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر.

بنك البركة الجزائري: يعتبر بنك البركة الجزائر أول بنك يقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، وهو أول بنك يؤسس برأس مال مختلط (عام وخاص) (بنك الفلاحة والتنمية الريفية 44٪، مجموعة البركة المصرفية 56٪)، تأسس في مارس 1990 م، وتم افتتاحه رسميًا في 20 ماي 1991 م، وبدأ نشاطه فعليًا في الفاتح من سبتمبر 1991 م، ويُعتبر أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أفريل 1990 م، يقوم بنك البركة الجزائري بنشاطات البنك الشامل، فهو يجمع بين البنك التجاري وبنك الأعمال والاستثمار. وقد صنف سنة 2018 للعام السادس على التوالي كأحسن مصرف إسلامي في الجزائر حسب تصنيف مجلة (Global Finance) ومن أبرز

البنوك على مستوى الساحة المصرفية في الجزائر، يعرض من خلال موقعه الرسمي على الانترنت مختلف العمليات المصرفية التي يقدمها للعملاء سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو مهنيين، حيث خصص لكل منهم صفحة تعرض مزايا والخدمات المعروضة، كما يتيح من خلال الموقع تحميل مختلف الوثائق لاختيار الخدمة المطلوبة، بالإضافة إلى مجموعة صفحات خاصة بالتعريف بالمصرفية الإسلامية ونشر مختلف البحوث لندوة البركة، ونشر التقارير المالية السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية، كما يتيح البنك رقم للاتصال وصفحة خاصة بالمصرف الإلكتروني وأخرى للخدمة ما قبل التوطين، ويعرض خدمة البركة سمارت يعني البنك عبر النت، البنك عبر الهاتف الذكي وخدمة الرسائل القصيرة، من خلال تطبيق البركة App.dz المتوفر في app store و google play. كما يملك البنك حسابات في مختلف مواقع التواصل (تويتر، انستغرام، يوتيوب ولينكدن) ويعمل البنك حالياً على وضع إستراتيجية يهدف من ورائها إلى تعزيز حقوق الملكية للبنك. تحسين الحصص السوقية ومواصلة تطوير التكنولوجيا المعلوماتية والتحول الرقمي ويعمل البنك على تطوير منتجاته حيث طرح مجموعة من المنتجات في سنة 2019 وهي²³:

تمويل العقارات في إطار البرنامج الحكومي الخاص بالسكن العمومي الترقوي الموجه للطبقة الاجتماعية المتوسطة LLP؛

التحول الرقمي؛ فتح الوكالة الرقمية، تخصيص فضاءات في كل وكالة خاصة بالمعاملات البنكية عن بعد؛ بطاقة فيزا (Gold,Platinum,Prépaid) ؛ بطاقة الشركات (Corprate)، تطوير الدفع عن طريق الانترنت (الإمضاء على اتفاقية مع كبار المتعاملين بالفوترة Webmarchant)، وضع منظومة جديدة S.M.S-Banking التي تسمح للعملاء بالتواصل مع البنك عن طريق الرسائل القصيرة؛ إمداد التجار بأجهزة

الدفع الإلكتروني، إطلاق الخدمة البنكية عن طريق الهاتف النقال، إطلاق مشروع إدارة الوثائق الإلكترونية (GED) مع شريك البنك ومورد المنظومة EVERTEAM بهدف إدارة استغلال البيانات والمستندات المصرفية عبر وسائل إلكترونية متخصصة.

بنك السلام الجزائري: يعتبر ثاني مصرف في الجزائر يقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومصرف برأس مال أجنبي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاوله نشاطه في 20 أكتوبر 2008 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. تأسس برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار، تتكون شبكته نهاية 2016 من 07 فروع، لتصل إلى 17 فرعاً خلال سنة 2018. وتعتبر سنة 2018 مميزة بالنسبة للبنك حيث حقق نمواً قدره 28% في مجموع المركز المالي مقارنة بسنة 2017، ووزادت محفظة تمويلات الزبائن بـ 66% عن مستواها في سنة 2017، وقدر نمو ودائع العملاء بنسبة 32% ما يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه. كما فيما يخص بطاقات السحب والتخليص الموزعة على العملاء فقد عرفت هي الأخرى نمواً معتبراً بحيث بلغت البطاقات الموزعة في ديسمبر 2018، 2638 بطاقة مقابل 1010 بطاقة سنة 2017 وبخصوص البطاقات الدولية فيزا كارت فقد تم بيع 488 بطاقة في 9 أشهر الأخيرة من سنة 2018. وفي نفس السنة تم إطلاق مجموعة من المنتجات المصرفية من بينها دار السلام للاستئجار الذي يسمح باستئجار منزل عن طريق المصرف كما تم إطلاق تطبيق الموبايل المصرفي (السلام سمارت بنكنغ) الذي يمكن متعاملي المصرف من الاطلاع على حسبه في أي وقت، وتم أيضاً إطلاق بطاقة فيزا الدولية بمستوياتها الثلاث (مسبقة الدفع، الذهبية، بالاتينيوم)، وفي إطار مواكبة تطور المصرف، قامت خلية التطوير بإنجاز مشروع الانتقال من النسخة السابعة لنظام المعلومات t24 إلى نسخته السابعة عشر، وتعتبر بذلك من البنوك القليلة في العالم التي اعتمدت هذه

النسخة وفي نفس الإطار تم تجديد البنية التحتية بشكل كامل باستعمال آخر اصدار من معالجات IBM في بيئة افتراضية بشكل كلي (Virtual platform)، وحفاظا على أمن نظام المعلومات المتطور تم ترقية نظام مكافحة الفيروسات البنكي كاسبرسكي إلى آخر نسخة وتم وضع نظام مركزي لمراقبة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات²⁴.

بدوره بنك السلام يعرض من خلال موقعه الرسمي مختلف الخدمات المصرفية ن من خلال مجموعة صفحات على الموقع خدمات خاصة بالأفراد وأخرى بالشركات، كما يعرض كافة الخدمات عبر الانترنت أو ما يعرف بالخدمة السلام مباشر أو على الخط، مع توفير دليل استعمال كل خدمة وإتاحة تحميل الوثائق المتعلقة بها، بالإضافة إلى صفحاته على مواقع التواصل المختلفة من فيسبوك وتويتر وانستغرام ويوتيوب.

ثالثا: تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في الجزائر: من خلال ما سبق فإن التكنولوجيا المالية الإسلامية تواجه العديد من التحديات، فهي لا تزال في بداية الطريق مقارنة بما وصلت إليه التكنولوجيا المالية الإسلامية في دول الشرق الأوسط حيث استطاعت أن تخطو خطوات متقدمة في مجال مواكبة وعصرنة الخدمات المالية الإسلامية، ويكمن اختصار أهم التحديات في:

✓ تحديات تنظيمية ورقابية وتشريعية: فرغم أن البنوك الإسلامية تتواجد في الجزائر منذ أكثر من 27 سنة، إلا أنها لا تزال تنشط في بيئة تقليدية بصفاتها بنوك خاصة تقدم أعمال مصرفية شرعية، فتحتدي العلاقة مع البنك المركزي الذي لا يراعي خصوصيتها من أكبر التحديات التي تواجهها، مما يجعل انفتاحها على التكنولوجيا المالية يواجه تحديا تنظيميا لطرح المنتجات المبتكرة خاصة وأن التقنيات المالية الرقمية تحتاج إلى تنظيمات خاصة ودعم رقابي مركزي، حيث أصدرت الكثير من

الدول قوانين وأطر عمل خاصة بالتقنيات المالية الرقمية وبعضها لديها مختبرات تجريبية لتلك التقنيات بهدف توفير بيئة مواتية لنشر التقنيات لتعزيز الابتكارات في الخدمات المالية، لهذا فالمالية الإسلامية في الجزائر في حاجة أكثر إلى تضافر الجهود والتآلف من أجل مواجهة القيود التنظيمية.

✓ تحديات التدريب والمؤهلات البشرية : إن التقنيات المالية الرقمية تحتاج إلى إطارات ومؤهلات بشرية خاصة تحيد استعمال التقنية دون الخروج عن قيودها الشرعية، لتجنب المخاطر التشغيلية والتحكم في المخاطر الإلكترونية المتعلقة بسوء الاستعمال للنظام الإلكتروني، أخطاء الزبائن، إمكانية اختراق النظام الإلكتروني ومخاطر الاحتيال من التقليد وتزوير المعلومات، فمهما كانت التقنية ناجحة فإن الإنسان متفوق عليها. ويمكن ذلك من خلال تطوير منصات التعليم الإلكتروني عبر الانترنت بتقديم تدريب الكتروني موجه لأساسيات التمويل الإسلامي وتطبيقاته والابتكارات.

✓ تحديات شرعية: وتعتبر التحديات الشرعية من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، كونها لا تعمل وفق نظام تنظيمي موحد في مسألة الرقابة الشرعية، فلكل مؤسسة لها إطار خاص بهيئة الرقابة الشرعية والتي في معظمها هيئات رقابة تقوم بأعمال دورية نهائية للمصادقة على الأعمال الختامية ، كما تقوم بتقديم الفتاوى ، وتصادق على المنتجات الجديدة قبل دخولها حيز التنفيذ، وفي غياب توحيد ومعايير دولية شرعية خاصة بالتكنولوجيا المالية الإسلامية تجدد هذه الهيئات نفسها مطالبة أكثر مما مضى بإجراء الدراسات

والبحوث ومسايرة التغيرات الحديثة لتوفير أدوات مالية متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.

النتائج: وفي نهاية البحث يمكن صياغة النتائج التالية:

- التكنولوجيا المالية هي اندماج بين الابتكار والتكنولوجيا في الخدمات المالية؛
- تغطي التكنولوجيا المالية مختلف المجالات المالية من خدمات مصرفية وتأمينات وإدارة الأصول والثروات وأسواق المال؛
- ساهمت المتطلبات الرقابية التي تلت الأزمة المالية العالمية 2008 في إذكاء الاندفاع نحو التكنولوجيا؛
- أصبحت الشركات الناشئة في ظل الفينتك منافس قوي للبنوك في تقديم الخدمات المالية؛
- يجب إنشاء هيئة رقابية متخصصة بمراقبة وقياس للمخاطر ووضع آليات قوية للإبلاغ وإعداد التقارير وتحسين كفاءة السياسات الرقابية بمساعدة التكنولوجيا؛
- إن استعمال التكنولوجيا المالية من طرف المؤسسات المالية الإسلامية يحتاج إلى ضوابط شرعية؛
- لا تختلف المعايير والضوابط الشرعية للفينتك عن الضوابط العامة للمعاملات المالية الإسلامية التي يمكن اختصارها في الأهلية، الكفاءة، الواقعية والاستقلالية، الحوكمة والعدل؛
- يعتبر قطاع الفينتك قطاعا ناشئا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

- تحاول مختلف دول الشرق الأوسط احتواء الفيتنك من خلال توفير البيئة المناسبة بإنشاء مخابر تنظيمية وبرامج التسريع وبيئات الاختبار التنظيمية؛
- محركات القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي: الكثافة السكانية وانتشار الانترنت، وتوفر بيئات اختبار تنظيمية والمسمرعات ورأس المال الخاص؛
- تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في الفيتنك الإسلامية؛
- تعمل الجزائر على تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشر الانترنت واستعمال الهواتف الذكية، تشجيع التجارة الخارجية وتنظيمها، استخدام التقنيات التكنولوجية وتشجيع الدفع الإلكتروني؛
- يسعى كل بنك البركة الجزائري وبنك السلام إلى تطوير الخدمات المالية الإلكترونية ومواجهة التحديات التي تطرحها الفيتنك؛

الهوامش:

1

<https://www.vapulus.com/ar/%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A3%D9%87%D9%85->

2021/10/16 تاريخ الإطلاع %D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF /
2 - المرجع نفسه

- 3 - المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSC (2017)، ملخص تنفيذي عن تقرير التكنولوجيا المالية (Fintech) ص 02.
- 4 - وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم (2019)، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، ص 352-368
- 5 - فريد حبيب ليلان (2019)، التكنولوجيا المالية - جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، وسعيدة حروفوش (2019) 'التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي'، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، ص 724-744.
- 6 - فينتك - الابتكارات المالية التقنية (2019)، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت. ص 11.
- 7 - <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2018/05/Bitcoin-ali.quradaghi.pdf> فتوى قره الداغي.
- 8 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2017)، المعايير الشرعية، ساب، البحرين ص (959-977).
- 9 - العياشي الصادق فداد (2019)، العقود الذكية، كتاب مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي 2019، الدورة الرابعة والعشرون، دبي. ص ص 287-236.
- 10 - مراد بوضابة (2020)، الضوابط والمعايير الشرعية للابتكار والذكاء الاصطناعي في المالية الإسلامية، بحوث مؤتمر الدوحة السادس للمال الإسلامي، التمويل الإسلامي في عالم متغير، سلسلة إصدارات شركة بيت المشورة للاستشارات المالية (6)، قطر، ص ص 113-237.
- 11 - تقرير التكنولوجيا المالية (2019)، منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبو ظبي العالمي. ص 04.
- 12 - عبد الكريم أحمد قندوز (2019)، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي. ص 97.
- 13 - تقرير التكنولوجيا المالية، مرجع ذكر سابقا، ص ص (12-16).
- 14 - فينتك - الابتكارات المالية التقنية (2019)، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت. ص 106

¹⁵ - Rajeev Patel Rajeev Patel(2018), Fintech: Dont be analogue in a digital world, Deloitte A Middle East Point of View, Spring 2018, online.

https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xs/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov25/fintech_mepov25.pdf

¹⁶ - إيمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاوي، الابتكارات المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية، مجلة رؤية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، أوت 2020، ص ص 333-348.

¹⁷ - عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص 105.

¹⁸ - فينتك - الابتكارات المالية التقنية ، مرجع سابق، ص 38.

¹⁹ - المرجع نفسه، ص 41.

²⁰ - ورقة عمل، منصة " Adab solution "، ص 23 (تم تحميلها من المنصة الرقمية).

²¹ - معمري أسامة، عمورة جمال، (2019)، واقع ممارسة التجارة الإلكترونية في الجزائر بين التأطير القانوني وتحديات التطبيق، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 14، العدد 1، ص ص 115-138.

²² - تقرير الاستقرار المالي بنك الجزائر، 2017.

²³ - بنك البركة (2018)، التقرير السنوي.

²⁴ - بنك السلام (2018)، التقرير السنوي.